



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٦/محرم/١٤٢٩هـ الموافق ١٤/١/٢٠٠٨ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الـتمن المأنوين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتى:

المميز/مدير بلدية الحلة/إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوى حيدر حسن الجبورى
المميز عليه / ستار جبار محمد وكيله المحامى تحسين كمال الدين

الادعاء:


أصدرت محكمة القضاء الإدارى قرارها المرقم ٣٠/قضاء ادارى/٢٠٠٧ والمؤرخ فى ٢٩/٧/٢٠٠٧ ولوقوع الطعن عليه من المميز (المدعى) ستار جبار محمد أعيد منقوضاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ١٤/اتحادية/تمييز/٢٠٠٧ والمؤرخ فى ١١/٩/٢٠٠٧ حيث تمت إعادة إجراء المرافعة العلنية والحضورية مجدداً وقد أصدرت محكمة القضاء الإدارى قرارها المرقم ٧٢ فى ١٦/١٢/٢٠٠٧ المتضمن الحكم بإلغاء إشارة عدم التصرف الموضوعة على عقار المدعى المرقم ٢٣/٧١٧٦/١١م ويسية وتحميل المدعى عليه الرسم المدفوع وأتعاب المحاماة . ولعدم قناعة المميز بالقرار أعاد فـقد بادر إلى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بلائحته المؤرخة فى ٣/١/٢٠٠٨ .


القرار:


لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزى مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ، ذلك ان المحكمة قد أصدرته دون ان تسبغ ما

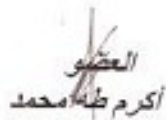


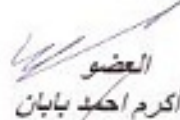
رسمه لها القرار التمييزي الصادر من هذه المحكمة بعدد الاضبارة
١٤/اتحادية/تمييز/٢٠٠٧ في ٢٠٠٧/٩/١١ حيث لم تناقش التظلم المقدم الى
مديرية بلدية الحلة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣ رغم ان مديرية بلدية الحلة اجابت المحكمة
بكتابها المرقم (١٧٥٨٣) والمؤرخ في ٢٠٠٧/١٠/٩ بأن السيد ستار جبار محمد
قدم تظلماً إليها بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣ وسجل في سجل الواردة برقم (٢٨٤٧) في
٢٠٠٧/٦/٤ ولم تتم الإجابة عليه لان الموضوع كان معروضاً على القضاء . ان
كان على محكمة الموضوع وإتباعاً لقرار هذه المحكمة المشار إليه أنفاً أن تناقش
هذا التظلم ومن ثم تصدر حكمها على ضوء ما يتراءى لها وحيث أنها أغفلت ذلك
مما اخل بصحة حكمها المميز ، لذا قرر نقضه وإعادة اضبارة الدعوى لمحكمتها
للسير فيها وفقاً للنهج المتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار
بالاتفاق في ٦/محرم/١٤٢٩ الموافق ٢٠٠٨/١/١٤ .

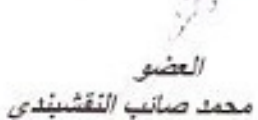

الرئيس
مدحت المحمود



العضو
فاروق محمد السامى

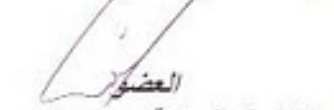

العضو
جعفر ناصر حسين



العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندى


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كور كيس


العضو
حسين أبو التمن